العرب
الثلاثاء 2020/03/03
السنة 42 العدد 11635

أبوظبي تطلق شركة للطيران الاقتصادي

ويز اير أبوظبي تدشن نشاطها في النصف الثاني من عام 2020

رهان على المكاسب الاقتصادية للطيران منخفض التكلفة

دخل قطاع النقل الجوي منخفض التكلفة في أبوظبي مرحلة جديدة بالإعلان عن شراكة لإطلاق شركة جديدة، يتوقع المحللون أن تعزز المنافسة من خلال الخيارات الجديدة للمسافرين وأن تعطي زخما جديدا للقطاع السياحي والنشاط الاقتصادي.

أبوظبي - أعلنت شركة أبوظبي التنموية القابضة أمس، عن إبرام اتفاقية نهائية مع شركة الطيران ويز اير القابضة لإطلاق شركة للطيران منخفض التكلفة مقرّها العاصمة أبوظبي أطلق عليها اسم ويز إير أبوظبي.

وأعلنت ويز اير، التي تعد من الشركات الأسرع نموا في أوروبا والأقل إصدارا للانبعاثات الكربونية، في ديسمبر الماضي أنها اختارت إمارة أبوظبي لتدشين باكورة أعمالها خارج القارة الأوروبية.

محمد السويدي

شراكتنا مع ويز اير ستساهم في تعزيز القدرات التنافسية

ويأتي هذا التحرك تماشيا مع برنامج المسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يعمل على دفع مسيرة تنمية أبوظبي إلى آفاق جديدة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار والمجتمع.

ويقول محللون إن الخطوة ستوسع من طموحات قطاع النقل الجوي في الإمارات خلال السنوات المقبلة، خاصة أن الطيران منخفض التكلفة بدأ يحظى باهتمام العديد من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط.

وتراهن حكومة أبوظبي بجدية على سوق الطيران الاقتصادي كونه مفتاح تعزيز قطاع السياحة، والذي يعد أحد أبرز الركائز في استراتيجية تنويع مصادر الدخل.

وتجبر الأوضاع الاقتصادية المتغيّرة شركات الطيران الخليجية، التي دخلت العديد من الأسواق الأجنبية في آسيا وأميركا الجنوبية في الأعوام الماضية، على مراجعة نماذج أعمالها وكبح نموّ طاقة الاستيعاب الذي كان جامحا من قبل.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات للرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي التنموية القابضة محمد السويدي قوله إن "شراكتنا مع ويز اير ستمكننا من المساهمة في تعزيز القدرات التنافسية المتميزة التي تحظى بها أبوظبي كوجهة إقليمية وعالمية للسائحين الذين يقصدون الإمارة للترفيه والأعمال على حد سواء".

وتخطط الشركة الجديدة لبدء رحلاتها خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث ستجمع بين توفير رحلات طيران بتكلفة منخفضة والتجارب ذات الجودة العالية للمسافرين على متن رحلاتها والتي ستنطلق إلى مجموعة واسعة من الوجهات في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

وسيسهم الاتفاق في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد واستقطاب المزيد من الزوار إلى أبوظبي، ومن المقرر أن تبدأ الشركة خلال الأشهر المقبلة في عملية التوظيف.

وبموجب الاتفاق المبرم بين الطرفين، فقد بدأ فريق التطوير بالشركة أعماله المبدئية والتي تضمنت العمل مع الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات لاستصدار شهادة مشغل جوي وترخيص التشغيل لعملياتها.

وأوضح السويدي أن قطاع السياحة يحظى بأولوية كبيرة ضمن استراتيجية أبوظبي ولذلك رصدت الحكومة الاستثمارات اللازمة لتعزيزه.

وقال "لن تقتصر الاستثمارات على دعم مطاراتنا فحسب، بل ستشمل أيضا تطوير البنية التحتية السياحية مثل الفنادق والمنتجعات والمعالم الثقافية الممتدة في مختلف أنحاء الإمارة".

ومع وفرة معالم الجذب السياحي والضيافة في الإمارة، تلعب كلّ من السياحة والسفر دورا حيويّا كبيرا في مسيرة النمو الاقتصادي لإمارة أبوظبي خصوصا ولدولة الإمارات عموما.

وشهد العام الماضي تحقيق رقم قياسي من حيث عدد الزائرين إلى أبوظبي بلغ 11.35 مليون سائح، ويرجع الفضل في ذلك إلى توفر وسائل الترابط التي تسهل تنقل الزائرين بين مختلف مناطق الإمارة وبتكاليف تناسب مختلف الفئات.

ويساهم قطاع السياحة والسفر الإماراتي بأكثر من 13.3 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي للدولة الخليجية، ويتمتّع بمكانة بارزة كمركز عالمي للطيران، وذلك بفضل البنية التحتية الحديثة والخدمات المتطوّرة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ويز اير جوزيف فارادي إن "توقيع الاتفاق النهائي مع شركة أبوظبي التنموية القابضة يشكل إنجازا مهما لتدشين شركة طيران جديدة بأبوظبي".

وأضاف أن "ذلك يعكس التزامنا طويل الأمد بالمساهمة في إرساء نموذج أعمال عالي الكفاءة على الصعيدين الاقتصادي والتشغيلي ويتسم بأنه الأكثر استدامة من الناحية البيئية بما يعزز مسيرة تطوير قطاع الطيران بالإمارة".

وأكد أن رؤية ويز اير تتسق مع الاستراتيجية التي تتبناها أبوظبي لتنويع مواردها الاقتصادية "لاسيما أننا نستهدف تحفيز حركة الطيران وزيادة الطلب على الرحلات، بما سيدعم نهج أبوظبي لتنويع مواردها السياحية والاقتصادية".

وأشار إلى أن ويز اير أبوظبي ستعمل على تأسيس وجهات في أسواق تمتلك فيها الشركة المجرية حاليا عمليات ذات إمكانيات نمو عالية، وبالتحديد في وسط وشرق وغرب أوروبا.

> اتفاق تأسيس الشركة يساهم في إرساء نموذج أعمال عالي الكفاءة على الصعيدين الاقتصادي والتشغيلي

وكانت مجموعة الاتحاد للطيران ومجموعة العربية للطيران قد أبرمتا في أكتوبر الماضي اتفاقية لإطلاق أول شركة طيران اقتصادي منخفض التكلفة مقرّها العاصمة أبوظبي أطلق عليها اسم العربية للطيران أبوظبي.

وشهد قطاع الطيران الاقتصادي منخفض التكلفة نموًا سريعا منذ أن تمّ طرحه لأول مرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2003 انطلاقا من الإمارات.

وتشير معظم التقديرات إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط تتمتّع بثالث أعلى معدّل نموّ في سوق الطيران الاقتصادي إقليميًا.

دمشق تشدد قيود تجارة الوقود

محاولات شاقة لتمويل عجز الموازنة

اضطرت دمشق إلى تشديد قيود تجارة الوقود وزيادة أسعاره في محاولة لترقيع أزماتها المالية الخانقة. ويرجح مراقبون أن تؤدي الإجراءات إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، رغم أن الأسعار الجديدة تشير إلى أن دمشق تواصل دعم أسعار الوقود، بعد انهيار سعر صرف الليرة.

دمشق - استفاق السوريون مطلع هذا الأسبوع على وقع زيادة مفاجئة جديدة في أسعار الوقود، تنذر بتفاقم معاناة شريحة واسعة نتيجة غليان الأسعار بسبب انحدار العملة المحلية وبلوغ الدولار أكثر من ألف ليرة.

ويعاني معظم السكان من ظروف معيشية صعبة مع تفشي البطالة وشلل النشاط الاقتصادي في ظل انهيار التوازنات المالية وتبخر احتياطيات دمشق من العملة الصعبة.

وأصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قرارا نشرته مطلع الأسبوع على موقعها الالكتروني برفع أسعار مادة البنزين بكل أنواعه بنحو 11 في المئة.

وبموجب القرار أصبح لتر البنزين أوكتان 90 المدعوم يباع بنحو 250 ليرة (0.25 دولار بحسب أسعار الصرف السوق السوداء)، في حين ارتفع سعر البنزين أوكتان 90 غير المدعوم إلى 450 ليرة (0.45 دولار) وسعر أوكتان 95 غير المدعوم إلى 575 ليرة (0.57 دولار).

وتكشف الخطوة بوضوح مدى تضاؤل هامش المناورة للحكومة لتمويل موازنة 2020 في ظل التحديات المالية، التي يرى خبراء أنه لا حل لها خاصة مع انقطاع مصادر تمويل دمشق، التي كانت تأتي من إيران وتهريب العملة من لبنان.

وصادق الرئيس بشار الأسد على الموازنة البالغ حجمها 9.2 مليار دولار، من دون أن تلحظ الحكومة عجز قطاع الكهرباء الذي مني بأضرار كبيرة خلال الحرب المستمرة منذ أكثر من تسعة أعوام.

وتعتبر هذه الزيادة الثانية في غضون أقل من عام، ففي أبريل الماضي، امتدت أزمات نقص الوقود في المناطق الخاضعة للحكومة السورية إلى البنزين، بعد أشهر من نقص حاد في إسطوانات الغاز والمازوت.

وتصاعدت في ذلك الوقت حالة الاحتقان بين المواطنين لاسيما أصحاب سيارات الأجرة الذين يضطرون للوقوف في طوابير أمام محطات الوقود.

وتوزع مادة البنزين المدعوم عن طريق البطاقة الذكية، ضمن حصص شهرية تعادل 100 لتر بالنسبة للسيارات الخاصة، وكل استهلاك يزيد عن تلك الحصة يتم الحصول عليه بطريق البيع الحر، وبالسعر المضاعف من البنزين غير المدعوم.

ونسبت صحيفة الوطن المحلية المقربة من النظام السوري لخبير نفطي لم تكشف عن هويته قوله إن "وزارة النفط تعتبر أن رفع سعر لتر البنزين أسهل من رفع تسعيرة أي مادة أخرى، لأن أثره المباشر محدود على المواطنين، على عكس المازوت والغاز اللذين يعتبران من الاحتياجات الأساسية والضرورية".

واستبعد الخبير الذي يعمل في الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات)، إمكانية إقدام الحكومة على زيادة أسعار المازوت والغاز في الوقت الحالي.

ويخشى السوريون من تبعات قرار تخفيض الدعم على هاتين المادتين كونه سيؤثر مباشرة على بدلات التنقل وأسعار السلع التي يتم نقلها عبر آليات تستخدم البنزين.

وأكد الخبير السوري أن رفع سعر المازوت والغاز يؤثر على قطاعات حيوية مثل النقل والصناعة والمواد الغذائية، وبالتالي يتأثر المواطنون بشكل كبير نظرا للأعباء الإضافية التي سيتكبدونها.

وكانت وزارة النفط قد أصدرت العام الماضي تعميما ينص ولفترة محدودة، على تخفيض كمية البنزين اليومية المسموح بها للسيارات الخاصة من 40 لترا إلى 20 يوميا.

كما خفّضت في تعميم آخر الكمية إلى 20 لترا كل يومين، على ألا تتغير الكمية المسموح استهلاكها شهريا عن 200 لتر، وهي الكمية المدعومة.

> زيادة أسعار الوقود تفاقم أعباء المواطنين السوريين، رغم أن دمشق لا تزال تدعم الأسعار بشكل كبير

وأظهرت دراسة محلية تم نشرها قبل أشهر أن متوسط استهلاك أكثر من 90 في المئة من السيارات هو نحو 120 لترا شهريا، وبالتالي ترى دمشق أن هذه الكمية هي التي تستحق الدعم.

وتعاني سوريا منذ سنوات من نقص حاد في بعض المشتقات النفطية والمواد الرئيسية، إذ شهدت شحا في إسطوانات الغاز التي تستخدم للتدفئة خصوصا خلال فصل الشتاء، كما انقطع حليب الأطفال من الأسواق.

ومُني قطاع النفط بخسائر كبرى خلال سنوات النزاع، بينما لا تزال غالبية حقول النفط والغاز تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، المدعومة أميركيا، في شمال وشرق سوريا.

وألقت دمشق مرارا المسؤولية على العقوبات الاقتصادية التي تفرضها دول عدة عربية وأوروبية فضلا عن الولايات المتحدة على سوريا، ما يحول دون وصول العبّارات التي تحمل المشتقات النفطية إلى البلاد.

وتستهلك سوريا يوميا وفق وزارة النفط، 4.5 مليون لتر بنزين، بينما يصل حجم الدعم اليومي للمشتقات النفطية إلى 2.76 مليون دولار.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج سوريا قبل اندلاع النزاع في 2011 بلغ نحو 400 ألف برميل نفط يوميا، أكثر من نصفها للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير. أما اليوم فلا تتجاوز نسبة الإنتاج 14 ألف برميل.

وكان وزير النفط علي غانم قد قال للتلفزيون الرسمي في فبراير العام الماضي إن "خسائر القطاع النفطي المباشرة وغير المباشرة تزيد على 74 مليار دولار منذ بداية الأزمة".

متاعب السوريين مع الأسعار لا تنتهي

كورونا يقضم ثروات أكبر أثرياء العالم

لندن - أظهرت مراجعة لبيانات ثروات أكبر أثرياء العالم، أن خسائر أغنى 500 شخصية في تراجع الأسواق العالمية الأسبوع الماضي بلغت نحو 444 مليار دولار نتيجة تداعيات تفشي فايروس "كورونا المستجد".

وكانت أسواق الأسهم العالمية قد فقدت الأسبوع الماضي نحو 6 تريليونات دولار بعد انحدار جميع المؤشرات العالمية وتسجيلها أكبر خسائر منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ولا تمثل تلك الخسائر جميع ما فقده أثرياء العالم بل تقتصر على تأثير هبوط قيمة الأسهم التي يملكونها خلال تعاملات الأسبوع الماضي بسبب المخاوف من تحوّل الفايروس إلى وباء عالمي.

وأشارت البيانات التي استندت إلى قائمة وكالة بلومبيرغ لأكبر أثرياء العالم، إلى أن ثرواتهم تراجعت بقيم متفاوتة بحسب حجم الضرر الذي تعرضت له القطاعات التي تتركز فيها استثماراتهم وتعمل فيها مؤسساتهم.

> 444
> مليار دولار خسائر أبرز 500 شخصية من أثرياء العالم بسبب انحدار أسواق الأسهم فقط

وكان أكبر الخاسرين جيف بيزوس مؤسس شركة أمازون، الذي تراجعت ثروته في الأسبوع الماضي بواقع 11.9 مليار دولار، لتستقر عند 116 مليار دولار.

وفقد مؤسس مايكروسوفت بيل غيتس، نحو 10 مليارات دولار من ثروته، منها 1.58 مليار دولار في آخر جلسات الأسبوع الماضي، لتستقر ثروته عند 109 مليارات دولار.

أما الملياردير الفرنسي بيرنارد آرنولت مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة "لويس فيتون" فقد تراجعت ثروته بنحو 9.14 مليار دولار لتصل إلى نحو 89.1 مليار دولار.

وتكبد رجل الأعمال الهندي موكيش أمباني مؤسس مجموعة ريلاينس الهندية للطاقة، خسارة بلغت نحو 2.56 مليار دولار، تبعته جاكلين مارس حفيدة ووريثة مؤسس شركة ومصانع مارس المنتجة للحلوى والشوكولاته، بخسارة 2.07 مليار دولار.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ على نطاق دولي لمواجهة تفشي الفايروس الذي انتشر في أنحاء العالم وأدى إلى حالة هلع تسببت في شلل الكثير من النشاطات الاقتصادية.

ويقول محللون إن التداعيات الاقتصادية قد تصبح أكثر خطورة من تفشي الفايروس، حيث تهدد ملايين الشركات بالإفلاس وفقدان أعداد هائلة من الوظائف في أنحاء العالم.